ممّا تلفت نظر المستمعين كثيرًا هي مسألة القرّاء في الوقف الاختياري على رؤوس الآيات بغض النظر عن علاقة هذه المواضع بما قبلها أو بعدها؛ بل لربما كثير من القرّاء يستأنسون بالوصول إلى مواضع رؤوس الآيات فيقفون عليها دونما أن يسمحوا لأنفسهم بالتفكير كون الوقف صحيحًا أو غير صحيح؛ وذلك لأن كبار القرّاء وقفوا على عموم رؤوس الآيات، فقلّدهم من جاء بعدهم بذلك من دون الرجوع إلى المسألة وأحكامها.

ومما هو معلوم أن العربية تتكامل بالحفاظ على الترابط بين أركانها، فأيّ خلل في الوصل أو القطع بين أركان الجملة العربية خلاف لظاهر القواعد اللغوية التي لطالما حرصت عليها الفطرة السليمة وأكّدتها الرؤية القرآنية وتناسقت بذلك الروايات وأقوال المعصومين (عليهم السلام) منذ اللحظات الأولى لتقعيد أصول العربية على يدي أمير المؤمنين (عليه السلام) بعد أن وجّه تلميذه أبا الأسود الدؤلي بأن ينحو هذا النحو.

والمثير في الأمر أن بعض الدارسين يحاول تسويق روايات على سُنِّية الوقف على رؤوس الآيات بغض النظر عن المتعلّق، وعن مخالفته لضوابط العربية التي لطالما جاءت محترمة في القرآن الكريم. ومما شاع في ذلك رواية أسندها بعض الرواة إلى أمّ سلمة (رضوان الله تعالى عليها) تنقلها عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم) وتفيد بأنّه (صلّى الله عليه وآله وسلّم) كان إذا قرأ سورة الفاتحة قطّعها آية آية، وحينما نتفحّص هكذا روايات مع العلم أن كل ما صدر عن النبيِّ (صلّى الله عليه وآله وسلّم) هو حجّة على الجميع قولًا أو فعلًا أو إقرارًا، إذا ثبتت صحّة الرواية، فكما هو معلوم أن هناك من نسب بعض الروايات إلى النبيِّ (صلّى الله عليه وآله وسلّم) جزافًا وتسويقًا لبضاعته الفاسدة أو لتفريق المسلمين أو لغير ذلك.

ولسنا في مقام مناقشة الرواية التي رُويت عن أم سلمة (رضوان الله عليها) في الخصوص؛ ولكن لا بأس أن نقف على بعض ما يتعلق بها، فمن جهة سندها فهناك أشخاص متّهمون وقد أُسندت إليهم الرواية ومن هؤلاء (علي بن أبي مليكة)، الذي يعتقد بعض دارسي علم الرجال أنه من الشخصيات الوهمية التي لا وجود لها أصلًا، ومن جهة أخرى وعلى فرض صحة الرواية نعتقد أنها كانت إرشادية لبيان مواضع رؤوس الآيات في سورة الفاتحة، خاصّة أن المسلمين كانوا حديثي العهد بالآيات ومواضع رؤوسها، أو قد تكون مختصة بقراءة الفاتحة فقط دون غيرها.

أو يحتمل أن القراءة كانت تعليمية؛ وذلك لأن الثابت عندنا أن هناك آيات كثيرة لا يصحّ الوقف عليها، إما لكون المشكلة في موضع الوقف عليها بحيث يفصل بين أركان العربية وتتغيّر دلالة الآيات كالوقف على قوله تعالى: {فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ} [الماعون: ٤] ، أو قوله تعالى: {إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ} [العصر : ٢]، أو قد تكون المشكلة متعلّقة بالابتداء بعد الوقف كالابتداء بقوله تعالى: {فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ} [البقرة: ٢٢٠]، إذن هناك آيات كثيرة عند الوقوف على رؤوسها تختلّ موازين الدلالة وقد تتغير المعاني فتزيد أو تنقص.

إن المهم في الأمر هو أن ندرك أنَّ مواضع رؤوس الآيات كغيرها من المواضع من جهة الوقف والابتداء، فقد تكون هذه المواضع بقوّة الوقف اللازم فيجب الوقوف عليها أو قد تكون بقوّة الوقف التام فيكون الأفضل هو الوقوف عليها، أو قد تكون بقوّة الوقف الجائز فيخيّر القارئ بالوقف أو عدمه، أو قد تكون مواضع رؤوس الآيات بقوّة الوقف الحسن فيكون الأفضل هو الوصل بينها وبين ما بعدها، أو قد تكون بحكم الممنوع من الوقف عليها لضياع المعنى أو تغيره أو بتره عن الأصل، فحينئذ يمنع الوقف عليها، ومما يشهد على ما ذكرناه ويخالف ما نُسب إلى النبيِّ (صلّى الله عليه وآله وسلّم) من الرواية بالوقف المطلق على رؤوس الآيات هو أن النسخ المطبوعة من القرآن الكريم حتى عهد قريب؛ وفيما هو معتمد في كثير من دول شرق آسيا وجود علامات إرشادية على رؤوس الآيات وبحسب مواضعها فبعضها كانت تشير إلى منع الوقوف وأخرى كانت تشير إلى ضرورة الوقوف وإشارات أخرى بحسب المقام.

ومن الجدير بالذكر أن الوقف لو كان سُنة حسنة عند مواضع رؤوس الآيات لما وجدنا في النسخ القرآنية علامة منع الوقوف على رؤوس الآيات، ومن جانب آخر كيف لنا أن نتصوّر الوقوف على رؤوس الآيات الطويلة؛ لأن بعض الدارسين يعتقدون أن الرواية تشير إلى القراءة من بداية الآية إلى نهايتها، والحال لا يمكن تصديق ذلك أو تصوّره ؛ فهناك آيات طويلة لا يمكن لأي من القرّاء الوصول إلى نهايتها كما في آية الدَّين في أواخر سورة البقرة المباركة.

وعلى هذا فإن الصحيح هو رعاية الترابط اللفظي والمعنوي في الوقوف على رؤوس الآيات، وعدم الانجرار إلى آراء تخدش بقواعد العربية وضوابطها، ومن ثمّ فهي تغيِّر دلالات النصوص، وتخرجها عن مقاصدها الحقيقية، وينبغي الالتزام بالقراءة الصحيحة والمنسجمة مع الرؤية التفسيرية والتدبرية لفحوى الآيات ومعانيها التي تتأثر كثيرًا بالوقف والابتداء.